T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

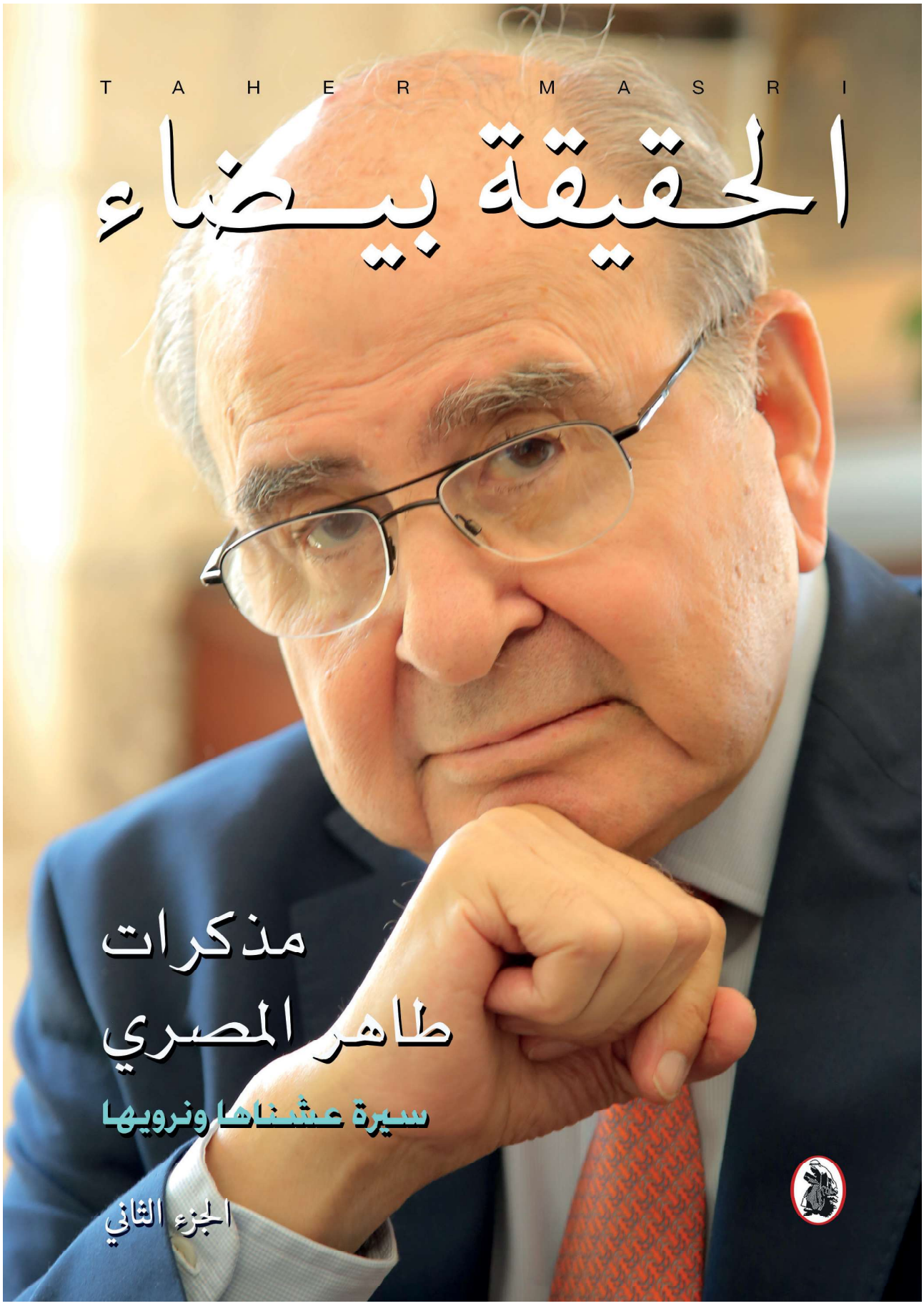

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

فصلُ السّابعُ

الأردنّ والعراقُ بين مَلِكَينِ

كان الملكُ حسين مقتنعًا، ونحن معه، بأنّ صدّام حسين يقاتلُ المدَّ الإيرانيَّ الأصوليَّ، نيابةً عن الأمّةِ العربيّةِ جمعاء، بخاصّةٍ منطقة الهلالِ الخصيبِ والخليجِ العربيِّ، كانت الحربُ قاسيةً وعلى أشدِّها، تحصدُ آلافَ الشّهداءِ والجرحى من الجانِبَين العراقيِّ والإيرانيِّ.

وكانتِ المصلحةُ الإستراتيجيّةُ للأردنّ مع صدّام، وما ساعدَ الملكَ في هذا التّوجّهِ هو الدّعمُ الشّعبيُّ الأردنيُّ الهائلُ للموقفِ العراقيِّ.

وقد رأى كثيرون أنّ الموقفَ الأردنيَّ كان يحظى بتفهّمٍ من دولٍ غربيّةٍ رئيسيّةٍ، منها بريطانيا في عهدِ رئيسةِ الوزراءِ مارغريت تاتشر، وكانت تاتشر معجبةً بالملكِ حسين وداعمةً قويّةً له، وكان بدورهِ ممتنًّا لهذا التّفهّمِ، وكان يستمعُ إلى المرأةِ الحديديّةِ وإلى نصائحِها، مع الإشارةِ إلى معلوماتٍ كثيرةٍ عن الدّولِ الغربيّةِ كانت تتسرّبُ إلينا، وتلمِّحُ إلى «غضّ النّظر» عن تزويدِ الطّرَفَين بالأسلحةِ، وتدّعي أنّها تمتنعُ عن ذلك لأنّها لا تريدُ تأجيجَ الصّراعِ الدّائرِ في المنطقةِ.

وبمعزلٍ عن أيِّ شيءٍ آخر، فقد كنت أعتقدُ أنّ هوى الملكِ حسين كان بريطانيًّا أكثر منه أميركيًّا، لكنّه كان مضطرًّا إلى التّعاملِ الحثيثِ مع الولاياتِ المتّحدةِ، بما تمثّلُهُ من نفوذٍ وقوّةٍ في العالمِ بشكلٍ عامٍّ، والمنطقةِ العربيّةِ بشكلٍ خاصٍّ. هذا عدا علاقتها العضويّة بإسرائيل.

كما كنت أعتقدُ أنّ الملكَ حسين كان يخدمُ أهدافَ صدّام بقدرِ ما كان صدّام يخدمُ أهدافَ الملكِ، إن لم يكن أكثرَ بقليل، وأريدُ هنا أن أسجّلَ حادثةً تشيرُ إلى ذلك، وأقصدُ بذلك قضيّةَ الصّحافيِّ الإيرانيِّ من أصولٍ هنديّةٍ فرزاد بازوفت

(Farzad Bazoft) والحاصلِ على الجنسيّةِ البريطانيّةِ، وهو كان يعملُ في جريدةِ الغارديان (The Guardian) البريطانيّةِ ويغطّي الشّرقَ الأوسطَ في الجريدةِ.

فقد اَعتقلَ العراق بازوفت بتهمةِ التّجسّسِ وحكمَ عليه بالإعدامِ، فجُنَّ جنونُ تاتشر، وعندما اَلتقاها الملكُ في إحدى زياراتهِ إلى بريطانيا طلبتْ منه وبإلحاحٍ التّوسّطَ بقوّةٍ مع صديقهِ المُقرّبِ صدّام حسين، لأنَّ أمرَ بازوفت كان بالغَ الحيويّةِ والأهمّيّةِ بالنّسبةِ إليها، فضلًا عن أسبابٍ اَنتخابيّةٍ، وكانت تريدُ توظيفَ الإفراجِ عنه في الحملةِ الانتخابيّةِ لحزبِها.

وتعهّدَ الملكُ حسين بأنْ يفعلَ ما بوسعِهِ، متوقّعًا أن يلبّيَ صدّام حسين طلبَهُ، فسافرَ إلى بغداد خصّيصًا لحلِّ هذه المشكلةِ الّتي أصبحتْ عهدةً معنويّةً تولّاها، وكنت معه في هذه الزّيارةِ، ووضعَ كلَّ ثقلِهِ لإقناعِ صدّام بالتّراجعِ عن إعدامِ بازوفت، وعندما أقولُ إنّه وضعَ كلَّ ثقلِهِ، لا أعني أنّه تكلّمَ بلهجةٍ صارمةٍ أو أنّه هدّدَ أو غضبَ، كلّا، فهذا ليس من طباعِ الملكِ بتاتًا، فقد نقلَ إلى صدّام الطّلبَ المباشرَ والشّخصيَّ لتاتشر في هذه القضيّةِ الحسّاسةِ، وأهمّيّةَ الأمرِ بالنّسبةِ إليه.

لم يَعِدْ صدّام بأيِّ شيءٍ وعدْنا إلى عمّان. لكنْ، وبعد أسبوعٍ من تلك الزّيارةِ، أُعْدِمَ بازوفت في الخامسَ عشرَ من آذار/ مارس من العام ١٩٩٠، وتسبّبَ للملكِ بصدمةٍ شخصيّةٍ، لأنّ صدّام لم يستجبْ لوساطتِهِ، وتسبّبَ بإحراجهِ أمامَ تاتشر.

إلّا أنَّ هذه الحادثةَ لم تغيّرِ الموقفَ الأردنيَّ، لأنّ العلاقةَ بين البلدَين إستراتيجيّةٌ، ومصالُحهما مرتبطةٌ اَرتباطًا وثيقًا، فقد كان ميناءُ العقبةِ أحدَ المعابرِ الرّئيسيّةِ لتزويدِ العراق بأنواعِ السّلعِ كافّةً الّتي يحتاجُها، بخاصّةٍ المعدّات العسكريّة.

وللدلالةِ على غيابِ النّدّيّةِ في العلاقاتِ الأردنيّةِ - العراقيّةِ، أذكرُ أنّ رئيسَ الوزراءِ في ذلك الحينِ زيد الرّفاعي، حاولَ إقناعَ العراقيّين بمدِّ خطٍّ لأنبوبِ كركوك - حيفا، ليتمَّ تزويدُ الأردنّ بالنّفطِ، وذلك عبر مصفاةِ البترولِ في الزّرقاء، وأُعِدَّ مشروعٌ تكميليٌّ لذلك، بحيثُ يتمُّ تصديرُ النّفطِ العراقيِّ بواسطةِ أنبوبِ نفطٍ جديدٍ يمتدُّ في الحقولِ نفسِها إلى ميناءِ العقبةِ ليُصارَ إلى تصديره منه، وقدّمتِ الحكومةُ الأردنيّةُ دراسةَ جدوى أعدَّتْها شركةُ باكتل (Bechtel) الأميركيّةُ العملاقةُ للمشروعِ، إذ تمَّ الاتّصالُ بها لاستشارتِها.

ولم يتلقَّ الأردنّ جوابًا عراقيًا مباشرًا على مشروعِهِ، وظلَّ العراق يماطلُ في الرّدِّ، وكان كبيرُ المفاوضين العراقيّين هو طه ياسين رمضان «أبو ناديا»، وكان تمنّعُهُ واضحًا، وكذلك تمنّعُ الوزراءِ العراقيّين، فأوردوا حججًا ومبرّراتٍ، منها ضيقُ خليجِ العقبةِ، ما يضعُ النّفطَ العراقيَّ وتصديرَهُ تحت رحمةِ المدافعِ الإسرائيليّةِ وبحريّتِها، والعراق يرفضُ ذلك، إلى أنّ تمَّ حسمُ مصيرِ مدِّ الخطِّ للعقبةِ بالرّفضِ في وقتٍ لاحقٍ.

سرْنا مع العراق ومع صدّام بشكلٍ مطلقٍ وكنّا نعطي العراق الأولويّةَ حتّى على الأردنّ، في أغلبِ الأحيانِ عن قناعةٍ وبرضا الخاطرِ، وطريقُ العقبةِ - الحدودِ العراقيّةِ هي مثالٌ على ذلك، فالضّررُ الّذي أوقعتْهُ الشّاحناتُ الّتي تنقلُ البضائعَ إلى بغداد أصبح كبيرًا جدًّا، بسببِ عدمِ تقيّدِ العراقِ بالحمولاتِ المحدّدةِ بسبب مرورِ آلافِ الشّاحناتِ على هذه الطّريقِ شهريًّا.

ولم يكن بالإمكانِ تخفيفُ الضّغطِ المحوريِّ بسببِ حاجةِ العراقِ للاستيرادِ، ليصلَ تضرّرُ الطّريقِ إلى الرّصفةِ الأساسيّةِ، وهذا ما زادَ من كلفةِ الصّيانةِ أضعافًا مضاعفةً، والأردنّ ليس بقدرتِهِ توفيرُ المالِ.

كذلك كان خطُّ النّقلِ البرّيُّ من العقبةِ إلى الحدودِ العراقيّةِ يعاني من صعوباتٍ كثيرةٍ، ما دمّرَ الطّريقَ الصّحراويَّ الممتدَّ من خليجِ العقبةِ إلى العراق، بعد أن رفضَ العراقيّون الالتزامَ بالحمولاتِ المحوريّةِ، بحجّةِ تكدّسِ البضائعِ العراقيّةِ في ميناء العقبةِ وضرورةِ نقلِها إلى العراق سريعًا نظرًا إلى الحاجةِ إليها في حربهِ مع إيران.

وأذكرُ أنّ طه ياسين رمضان كان جافًّا عندما زارَ وفدٌ أردنيٌّ بغداد برئاسةِ وزيرِ النّقلِ في ذلك الحين طاهر حكمت، وأنّبَهُ بسببِ كثرةِ مراجعةِ الأردنّ بلادَهُ بهذا الشّأنِ، فقالَ للوزيرِ إنّ «العراق مستعدٌّ أن يدفعَ تكاليفَ طريقٍ جديدٍ بمواصفاتٍ عاليةٍ بعد اَنتهاءِ الحربِ»، وكان قد قالَ ذلك مرّاتٍ عدّةٍ لمسؤولين أردنيّين.

قام صدّام حسين بغزوِ الكويت في الثّاني من آب / أغسطس ١٩٩٠، ونتجَ عن الغزوِ اَرتباكٌ في العالمِ أجمع وتفاعلاتٌ سياسيّةٌ في الأردنّ، حتّى الأوّل من كانون الثّاني / يناير ١٩٩١، وهو موعدُ التّعديلِ الوزاريِّ الأوّلِ على حكومةِ بدران.

وكان الملكُ حسين يوجّهُ لومًا شديدًا إلى صدّام بسببِ غزوه الكويت، وتعنّتِهِ في عدمِ قبولِ أيِّ حلولِ وسطٍ، والمبادرةِ إلى الانسحابِ سريعًا، وكان الاتّصالُ المباشرُ بينَهما قد اَنقطعَ تمامًا منذ شهرِ تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩٠، ولم يُجريا أيَّ اَتّصالٍ مباشرٍ بعد ذلك حتّى وفاةِ الملكِ حسين.

وغدَتْ كلُّ الرّسائلِ والمخاطبات في تلك الفترةِ الحرجةِ بين الملكِ حسين وصدّام تتمُّ عبر مسؤولين عراقيّين، على رأسِهم طارق عزيز، وتأكّدَ لنا وللعالمِ أنّ الولاياتِ المتّحدةَ والتّحالفَ الدّوليَّ جادّان بشكلٍ كبيرٍ، ولن يتراجعا عن ضربِ العراق ضربةً موجعةً إذا لم يقبلْ صدّام بالانسحابِ.

خلال تلك الفترة، اَختفى صدّام حسين تمامًا عن الأعينِ وعن الاتّصالاتِ، ولم نكن نعرفُ إذا كانت محاولاتُنا واتّصالاتُنا وتحذيراتُنا تصلُ إليه أم لا؟ وكان واضحًا لنا أنّ الخيطَ اَنقطعَ تمامًا بين الملكِ وبين وصدّام، ولن يعودَ إلى سابقِ عهدِهِ، وهذا ما حصلَ.

حضرَ ياسر عرفات الى عمّان قبيلَ منتصفِ اللّيل في الرّابعَ عشرَ من كانون الثّاني / يناير ١٩٩١، بناءً على طلبٍ مستعجلٍ منه بضرورةِ اَجتماعِهِ بالملكِ حسين في تلك اللّيلةِ تحديدًا، وأبلغَ الملكَ بالوضعِ في العراق، وبأنّ صدّام اَختفى تمامًا ولا يقابلُ أحدًا، ولا تُمرَّرُ له أيّةُ طلباتٍ دوليّةٍ بهذا الشّأنِ.

وطلبَ عرفات من الملكِ أن يأذنَ له بالحديثِ مع صدّام حسين باَسميهما معًا، وكذلك أخبرَهُ بالمبادرةِ الّتي أطلَقَها الرّئيسُ الفرنسيُّ فرانسوا ميتران، وبضرورةِ إقناعِ صدّام بالموافقةِ على اَستقبالِ مبعوثِ ميتران الخاصِّ الّذي يحملُ مشروعًا يدعو إلى الانسحابِ العراقيِّ من الكويت مقابلَ التّوقّفِ عن ضربِ العراق، وأكّدَ عرفات للملكِ حسين أنّ هذا الجهدَ الفرنسيَّ صادقٌ تمامًا، ويجبُ على صدّام التّعامل معه بجدّيّةٍ بالغةٍ وبكلِّ أريحيّةٍ وإيجابيّةٍ، لكنّه كان يرفضُ مقابلةَ المبعوثِ الفرنسيِّ.

وأيّدَ الملكُ حسين توجّهَ عرفات وجهودَهُ، وفوّضَهُ الحديثَ باَسمِهِ، وغادرَ عرفات مطار ماركا بعد منتصفِ اللّيلِ إلى بغداد، وفوجِئْنا صباحَ ذلك اليومِ بنبأِ اَغتيالِ صلاح خلف «أبو إياد» في تونس، وبدأَ القصفُ الأميركيُّ على العراق وعلى القوّاتِ العراقيّةِ في الكويت، وأصبحَ أيُّ جهدٍ دبلوماسيٍّ غيرَ ذي جدوى، فقد بدأتِ الحربُ، واَختفى عرفات ولم نعرفْ إلى أين ذهبَ.

كانت مرحلةُ غزوِ العراق للكويت وما تَبِعَها من تداعياتٍ عليه، وعلى منظومةِ العملِ العربيِّ المشتركِ والتّضامنِ العربيِّ، من أخطرِ المراحلِ في

التّاريخِ الحديثِ للمنطقةِ، وأدّى هذا الاحتلالُ إلى تداعياتٍ وانقساماتٍ وتباعدٍ ما زلنا نعاني منها لغايةِ الآن، وربّما لفترةٍ طويلةٍ قادمةٍ.

وكانت تلك مرحلةً مهمّةً جدًّا وحرجةً للغايةِ بالنّسبةِ إلى الأردنّ، نظرًا إلى علاقتهِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ القويّةِ مع النّظامِ العراقيِّ في ذلك الحين.

وكانت مشاعرُ النّاسِ، مسؤولين ومواطنيّين، مُؤيّدةً لخطّةِ صدّام ومدافعةً عنها، وهي قلّلَتْ من قدراتِ «حلف حفر الباطن» على إخراجِ العراق من الكويت.

و«حفر الباطن» هو مكانٌ قريبٌ من الرّياض يحتوي على قاعدةٍ جوّيّةٍ عسكريّةٍ، وعملَ جورج بوش الأبُ على جمعِ قوى دولٍ من كلِّ أنحاءِ العالمِ لتشاركَ في تحريرِ الكويت وإخراجِ صدّام حسين منها، وكانت منطلقًا للقوّاتِ الجوّيّةِ بشكلٍ رئيسيٍّ.

وزادَ عددُ الدّولِ المشاركةِ عن ستٍّ وثلاثين دولة منها سورية والمغرب ودول مجلسِ التّعاونِ الخليجيِّ السّتِّ والأرجنتين ودول الاتّحادِ الأوروبّي، لكنَّ الأردنّ لم يكن من بينِها.

وكما أصبحت معاهدةُ السّلامِ الأردنيّةُ – الإسرائيليّةُ معاهدةَ «وادي عربة»، فإنّ «حفر الباطن» أصبح تسميةً شعبيّةً للتّحالفِ العالميِّ آنذاك.

وشهدَ الأردنّ ما يشبهُ الهياجَ الشّعبيَّ الشّاملَ الّذي يدافعُ عن هذا الوضعِ، وبصراحةٍ، وبسبب خبرتي في الشّؤونِ الدّوليّةِ، كُنت مُتخوّفًا جدًّا من المستقبلِ، ولم أكن مع هذا الإجماعِ الشّعبيِّ، ولم أشاركْ في أيِّ تجمّعٍ أو نشاطٍ من هذا القبيلِ، وعكستُ هذا الموقفَ من خلال لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ في مجلسِ النّوّابِ الّتي انتخبتُ رئيسًا لها في بدايةِ الدّورةِ.

وفي حين كنت حريصًا على عدم تحدّي مشاعرِ النّاسِ، إلّا أنّي شرحتُ بمنطقٍ وموضوعيّةٍ الأخطارَ المُحدِقةَ بالمنطقةِ وبالأردنّ على وجهِ الخصوصِ، وأوضحتُ تبعاتِ إجراءاتِ مجلسِ النّوّابِ لدعمِ الموقفِ العراقيِّ، وذلك بعد قرارِ إرسالِ وفودٍ برلمانيّةٍ إلى دولٍ مسلمةٍ لها علاقةٌ بالوضعِ في العراق، منها تركيا، والطّلب إلى برلمانِها الضّغطَ على الحكومةِ التّركيّةِ من أجلِ عدمِ المشاركةِ في الحربِ ضدَّ العراق. كان مجلسُ النّوّابِ الأردنيُّ في حالةِ تعبئةٍ لدعمِ صدّام حسين. وحاولَ العملَ من خلال وفودٍ رسميّةٍ نيابيّةٍ تذهبُ إلى الدّولِ الإسلاميّةِ والصّديقةِ، لحثِّها على عدمِ المشاركةِ في الحربِ على العراق.

فقد أَلَّفَ المجلسُ وفدًا برئاستي، وبعضويّةِ كلٍّ من عبد الله النّسور وعبد الله العكايلة وأحمد الكوفحي، ومن الأعيانِ نذير رشيد، لإقناعِهم بعدمِ المشاركةِ بالحربِ على العراق في أيلول ١٩٩٠، وذلك بصفتي رئيسًا للجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ ووزيرَ خارجيّةٍ سابقًا، وعلى علاقةٍ حسنةٍ للغايةِ مع رئيسِ وزراءِ تركيا مسعود يلمظ. وسافَرْنا إلى أنقره واَلتقَيْنا بكلِّ الأحزابِ التّركيّةِ، ولم نسمعْ خلال الزّيارةِ اَلتزامًا تركيًّا واحدًا بعدمِ المشاركةِ في الحربِ على العراق.

وتزامنَ وصولُنا مع تصريحٍ لرئيسِ الجمهوريّةِ التّركيِّ توركوت أوزال (Turgut Ozal) في جريدةِ الصّباحِ التّركيّةِ، قال فيه إنّ خريطةً جديدةً للمنطقةِ تُرسمُ الآن، وهو يريد لتركيا أن تكون جالسةً على الطّاولةِ الّتي ستوضعُ عليها تلك الخريطةُ لتحميَ مصالِحَها وتطوّرَ اَقتصادَها، ومنذ ذلك الوقتِ وحتّى الآن، وتركيا تجلسُ على الطّاولةِ، وتُساهمُ في رسمِ خرائطِ منطقتِنا وطموحاتِنا.

طلبتُ من السّفيرِ الأردنيِّ في أنقره صالح الكباريتي أن ينقلَ إلى الحكومةِ الأردنيّةِ تصريحَ أوزال نظرًا إلى خطورتهِ وأهمّيّتهِ القصوى، ونحن مِن جانبِنا سوف ننقلُهُ إلى مجلسِ النّوّابِ والأعيانِ، وقدَّمْنا بعد عودتِنا تقريرًا وافيًا عن الزّيارةِ ونتائجِها.

اِلتقينا المسؤولين ورؤساءَ الأحزابِ ونقَلْنا لهم رغبةَ مجلسِ النّوّابِ الأردنيِّ، وأقامتْ وزارةُ الخارجيّةِ حفلَ غداءٍ على شرفِنا في أحدِ المطاعم، ورفضَ الشّيخُ الكوفحي البقاءَ في أيِّ مكانٍ تُقدّمُ فيه المشروباتُ الرّوحيّةُ، وهكذا كان، فطلبتُ من مضيفينا عدمَ تقديمِها، فرفضوا، وقالوا إنّهم أحرارٌ في بلدِهم، ومَنْ يريد فليشاركْ ومن لا يريد يستطيع عدمُ المشاركةِ.

وبحسب ما أذكرُ، لم يُرسِلِ المجلسُ وفدًا آخر إلى أيِّ بلدٍ إسلاميٍّ أو عربيٍّ بعد ذلك، لكنَّ العلاقاتِ الأردنيّةَ كانت قد توتّرَتْ بشكلٍ كبيرٍ مع معظمِ الدّولِ العربيّةِ المشارِكةِ في «حلف حفر الباطن».

إلّا أنّ الأجواءَ الدّاخليّةَ أصبحت مشحونةً بالمشاعرِ الوطنيّةِ والحماسةِ والتّكاتفِ الدّاخليِّ والشّعورِ بالخطرِ الشّديدِ على الأردنّ، ما أسهمَ في تهدئةِ الأحوالِ أمام حكومةِ مضر بدران وتسهيلِ عملِها، واَنعكسَ الموقفُ الأردنيُّ إيجابًا على السّاحةِ الدّاخليّةِ وهدوئِها وتماسكِها، وفي المقامِ الأوّلِ يُحسَبُ هذا الموقفُ للملكِ حسين، ولمضر بدران أيضًا الّذي كان مؤيّدًا علنيًّا للعراق.

وجاءتْ قمّة القاهرة في التّاسعِ من آب / أغسطس ١٩٩٠، فقسَّمَتِ العربَ الى قسمين، ووقعَ الشّرخُ الكبيرُ والأساسيُّ في منظومةِ العملِ العربيِّ المُشتركِ، وكان على الأردنّ أن يُواجهَ اَستحقاقاتٍ مهمّةً وخطيرةً نتيجةَ ذلك على الصّعيدَين المحليِّ والعربيِّ.

فقد تعرّضَ العراق إلى ضربةٍ قويّةٍ، تأثّرَ بها الأردنّ، لأنّ صدّام حسين كان نصيرَهُ القويَّ اَقتصاديًّا وسياسيًّا، والنّصيرَ الأكثرَ أهمّيّةً للملكِ حسين شخصيًّا؛ ولأنَّ الدّولَ العربيّةَ المحيطةَ بالأردنّ شاركَتْ في «حلف حفر الباطن» ضدَّ العراق وبقيَتْ في صفِّ الموقفِ الأردنيِّ دولٌ عربيّةٌ تتمتّعُ بثقلٍ سياسيٍّ محدودٍ للغايةِ في السّاحةِ العربيّةِ والدّوليّةِ مثل السّودان واليمن.

وإنّ اَحتلالَ العراق للكويت بالشّكلِ الّذي حصلَ، وضعَ الملكَ حسين في مأزقٍ كبيرٍ، فقد كان يعرفُ مدى خطورةِ ما قامَ به صدّام حسين، ويعرفُ تمامًا مدى اَستعدادِ العالمِ الغربيِّ لدحرِ هذا الاحتلالِ مهما كلّفَ الأمرُ، خصوصًا وأنّ صدّام لم يكتفِ باَحتلالِ الكويت، بل ألمحَ إلى أنَّ آبارَ النّفطِ في المنطقةِ، ولا سيّما في المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ، قد تصبحُ تحت تهديدِهِ المستمرِّ.

وكان على الملكِ أن ينتهجَ مبدأَ التّوازنِ في كلِّ سياساتِهِ، اَنطلاقًا من موقعِ الأردنّ وهشاشةِ أحوالِهِ الاقتصاديّةِ، وموقعِهِ المتوسّطِ في المشرقِ العربيِّ، محاطًا بدولٍ عربيّةٍ أكبر وأغنى منه بكثير، وبسببِ الحساسيّاتِ المستمرّةِ تجاهَ الهاشميّين، في ذلك الوقت، من قِبَلِ السّعوديّين والمصريّين والسّوريّين وحتّى الفلسطينيّين.

وإذا راجَعْنا تاريخَ السّياسةِ الخارجيّةِ للأردنّ، فإنّنا نجدُ أنّه كان دائمًا على علاقةٍ حسنةٍ مع الدّولِ العربيّةِ، بهدفِ اَتّقاءِ شرِّها، أو تحييدِها لكي لا تتدخّلَ في الشّؤونِ الدّاخليّةِ الأردنيّةِ، ولكي يتحاشى عداواتٍ وإجراءاتٍ اَنتقاميّةً من دولِ الجوارِ المحيطةِ به.

فإذا تصالحَ الملكُ مع الرّئيسِ جمال عبد النّاصر، على سبيلِ المثالِ، كانت سورية أو العراق لا تتّفقان مع هذه المصالحةِ، وبما أنّ موقف عبد النّاصر كان ضدّ الأردنّ، ذهبَ الملكُ حسين إلى السّعوديّةِ ومدَّ يدَهُ نحوَها بوضوحٍ وقوّةٍ،

وقد نجحَ في المحافظةِ على هذا التّوازنِ الدّقيقِ، كما حفظَ للأردنّ مصالحَهُ واَستقرارَهُ، بالرّغم ممّا كان يعجُّ به المحيطُ العربيُّ من المؤامراتِ والانقلاباتِ والخلافاتِ والصّراعاتِ.

ومنذ اليوم الأوّلِ للغزو، وجدَ الملكُ نفسَهُ في وضعٍ حرجٍ للغايةِ، عندما هاتفَهُ في السّاعةِ السّادسةِ صباحًا الملكُ فهد صباحّ الثّاني من شهر آب / أغسطس، وأعلَمَهُ بالأمرِ، وطلبَ منه التّدخّلَ لدى صدّام للانسحابِ سريعًا من الكويت.

أحسَّ الملكُ بخطورةِ الوضعِ الّذي تواجِهُهُ المنطقةُ، وقد سمعتُ منه أنّه حذّرَ دولَ الخليجِ من إدخالِ الولاياتِ المتّحدةِ إلى المنطقةِ، لأنّه سيعقّدُ الأمورَ، وسيضرُّ بالأمنِ الوطنيِّ العربيِّ، ويجبُ أن تبقى الجزيرةُ العربيّةُ خاليةً من القوّاتِ الأجنبيّةِ، وحذّرَ من أنَّ إدخالَ الأميركيّين إلى أرضِ الجزيرةِ العربيّةِ سيكون خطأً كبيرًا. ونرى اليوم كم كان رأيُهُ حصيفًا وعميقًا.

وكان الملكُ صادقًا في اَقتراحِهِ، بالرّغمِ من يقينِهِ أنّ صدّام حسين لن يتراجعَ، ولن تُفلحَ معه محاولةُ الحلِّ العربيِّ في تغييرِ موقفِهِ، لكنّه تمسّكَ بهذا الحلَّ السّليمَ لإنهاءِ الاعتداءِ العراقيِّ على الكويت، ما ساعدهُ قليلًا على مواجهةِ الحرَجِ الشّديدِ الّذي وجدَ نفسَهُ فيه بعد الاحتلالِ.

مع مرورِ الأسابيعِ، دخلَ الأردنّ عزلةً وسطَ مقاطعةٍ عربيّةٍ ودوليّةٍ شاملةٍ، ما أثّرَ على نفسيّةِ الملكِ حسين وجعلَهُ يشعرُ بأنّه وحيدٌ في منطقتِهِ، وكلُّ ذنبِهِ أنّه أرادَ المساهمةَ في حلٍّ عربيٍّ خالصٍ لهذه القضيّةِ، لتجنيبِ المنطقةِ دخولَ القوّاتِ الأجنبيّةِ.

وخلال مرحلةِ حروبِ صدّام والعقوباتِ الّتي رافَقَتْها عليه، كان الأردنّ واجهةَ العراق لشراءِ الأسلحةِ. فقد كان يقومُ بشراءِ حاجاتِ العراق منها، إمّا من خلال وفدٍ أردنيٍّ عسكريٍّ رسميٍّ، أو من خلال ضبّاطٍ عراقيّين يمنحُهم

الأردنّ جوازاتِ سفرٍ أردنيّةٍ مؤقّتةٍ ويسافرون لشراءِ الأسلحةِ المطلوبةِ كونهم أردنيّين، أذ لم يكن من حظرٍ على بيعِ الأسلحةِ للأردنّ.

وأذكرُ في إحدى المرّاتِ، بينما كنت وزيرًا للخارجيّةِ، أن اتّصلَ بي السّفيرُ الأردنيُّ في الصّينِ المرحوم كمال الحمود، صارخًا: «هناك أشخاصٌ يرتدون الزّيَّ العسكريَّ الأردنيَّ وهم غير أردنيّين، أتوا بصفةٍ رسميّةٍ، وربّما هم قادمون لأسبابٍ عدوانيّةٍ».

هدّأْتُ من روعهِ وقلتُ له: «كيف يمكنُ أن يحدثَ هذا في الصّين، ومن خلال وفدٍ رسميٍّ أردنيٍّ؟» وطلبتُ منه إمهالي بعضَ الوقتِ لأستطلعَ الأمرَ، فاتّصلتُ بالشّريف زيد بن شاكر وأعلمتُهُ بالمكالمةِ، فضحكَ، وقالَ إنّ هؤلاء هم ضبّاطٌ عراقيّون يحملون جوازاتِ سفرٍ أردنيّةً مؤقّتةً وبمعرفتِنا، وهم ذاهبون للتّفاوضِ مع الصّينِ لشراءِ أسلحةٍ، بعد ذلك، اتّصلتُ بالسّفيرِ الحمود وطمأنْتُهُ من دونِ أن أفصحَ له عن سببٍ وجودِهم.

وبحسب علمي أيضًا، فقد وقَّعَ العراق مع النّمسا وبالطّريقةِ ذاتِها صفقةً لشراءِ خمسين مدفعًا ضخمًا من طرازِ «هاوتزر»، وحين وصلتِ المدافعُ إلى العراق تبيّنَ وجودُ كسرٍ خفيفٍ في سبطاناتِ أحدِ المدافعِ (وهي عبارةٌ عن أنبوبٍ معدنيٍّ طويلٍ بجدرانٍ سميكةٍ، يتمُّ من خلالهِ توفيرُ وسيلةِ تصويبِ المقذوفِ باتّجاهِ الهدفِ)، فتمّتِ المفاوضةُ مع النّمساويّين لاستبدالهِ، إلّا أنّ الصّفقةَ كُشِفَ أمرُها، وكادتْ أن تتسبّبَ بأزمةٍ في النّمسا، لأنّ الجميعَ كانوا ينكرون تزويدَهم العراق بالأسلحةِ.

ولم أكن مطّلعًا على كلِّ تلك الصّفقاتِ بصفتي وزيرًا للخارجيّةِ، وإنّما كنت أعرفُ بعضَها بالاستماعِ أو بالصّدفةِ، أو في بعضِ الأحيانِ عبر أحداثٍ مثل قصّةِ النّمسا وقصّةِ السّفيرِ كمال الحمود.

أذكرُ هذه الأمثلةَ حتّى أُظْهِرَ حجمَ الرّياءِ الدّوليّ في موضوعِ التّعاملِ مع الحروبِ، فالغربُ كلّهُ كان يزوّدُ العراق بالأسلحةِ الّتي يطلبُها بدون ضجيجٍ، وفي الوقتِ نفسِهِ كانت دولٌ غربيّةٌ أخرى تزوِّدُ إيران بالأسلحةِ.

وكان الجميعُ يعرفُ أنّ مصانعَ الأسلحةِ كانت تتقاضى أثمانًا عاليةً لقاءَ تلك الأسلحةِ، كما كانت تلك الدّولُ تتغاضى عن حالاتِ التّهريبِ.

وكان الغرضُ من ذلك، وبمعرفةِ الجميعِ، اَستنزافَ المنطقةِ بكاملِها، وليس اَستنزاف الدّولَتَين فقط، وقد كشفتِ الأيّامُ فيما بعد عن هذه السّياساتِ الخبيثةِ، بخاصّةٍ من دولٍ تدّعي الإنسانيّةَ والرّحمةَ.

وكان الأردنّ يزَوِّدُ البلدَ المصدرَ بشهادةِ «المستخدم النّهائيّ» (end user)، وهو إجراءٌ عاديٌّ وطبيعيٌّ يتمُّ عند تبادلِ أيِّ صفقةِ سلاحٍ بين أيٍّ من الدّولِ، وهذا يعني أنّ هذا السّلاحَ لن يُصَدَّرَ إلى طرفٍ ثالثٍ، وفي حالِ تصديرِهِ يتوجّبُ إعلامُ الدّولةِ المنتجةِ، ويجبُ الحصولُ على موافقتِها قبل إعادةِ التّصديرِ للطّرفِ الثّالثِ، وقد زوَّدَ الأردنّ كلَّ هذه الدّولِ بتلك الشّهادةِ، وبطبيعةِ الحالِ، كانت الدّولُ المنتجةُ تعرفُ أنّ هذه الشّهادةَ الأردنيّةَ غيرُ صحيحةٍ.

أثارَ اَستيرادُ الأسلحةِ بالنّيابةِ عن العراق لغطًا قويًّا، كونه أصبح وسيلةَ ثراءٍ لكبارِ المتنفّذين مدنيّين وعسكريّين، وقيلَ إنّ عمولتَهم عاليةٌ جدًّا على فاتورةِ بيعِ الأسلحةِ للعراق، وقد تحمّلَ صدّام هذا الأمرَ لفترةٍ من الوقتِ، إلى أن وصلتْ قيمةُ العمولاتِ إلى حدٍّ يتجاوزُ حدودَ المعقولِ، فزارَ الأردنّ بشكلٍ مفاجئٍ وغير معلنٍ، طالبًا من الملكِ إنهاءَ هذه الحالةِ.

على إثرِ هذه الزّيارةِ وخلال أيّامٍ، أُحيلَ رئيسُ هيئةِ الأركانِ الفريقُ عبد الهادي المجالي إلى التّقاعدِ، وعُيِّنَ مباشرةً سفيرًا للأردنّ في واشنطن.

وتمتّعَ السّفيرُ المجالي بصلاحيّاتٍ لم تكن تُعطى سابقًا لأيِّ سفيرٍ لنا في واشنطن، وخُصِّصَتْ لسفارتهِ ميزانيّةٌ غيرُ اَعتياديّةٍ من الخزينةِ الأردنيّةِ، إلّا أنّه لم يستمرَّ طويلًا في منصبهِ هذا، فقد طلبَ الملكُ من رئيسِ الوزراءِ في ذلك الوقتِ نقلَهُ إلى عمّان. وعندما تلكّأَ مضر بدران بحجّةِ أنّه يريدُ إيجادَ سفارةٍ أخرى مناسبةٍ للمجالي، أصرَّ الملكُ على أن يتمَّ نقلُهُ سريعًا إلى عمّان.

وعادَ عبد الهادي المجالي مديرًا للأمنِ العامِّ في حكومةِ زيد الرفاعي، ونجحَ في تزويدِ جهازهِ بأجهزةِ رقابةٍ وتحكّمٍ متطوّرةٍ، وأنجزَ إصلاحاتٍ عديدةً، وفي عهدهِ جرتْ أحداثُ جامعةِ اليرموكِ المؤسفةِ، الّتي كانت نقطةَ تحوّلٍ في مجرى الأحداثِ في ذلك الوقتِ.

وصلَ الحدُّ بالملكِ إلى عدمِ الاكتفاءِ بدعمِ العراق سياسيًّا وإعلاميًّا، بل أصبح يفكّرُ في دعمهِ بشريًّا، ولم يلبثْ أن أعلنَ عن ذلك من خلال فتحِ بابِ التّطوّعِ أمام الشّبانِ الأردنيّين فيما عُرِفَ بـ «قوّات اليرموك».

لكنّ صدّام لم يقبلْ بهذه التّضحيةِ، لأنّه كان يفضّلُ عدمَ تعرّضِ الأردنّ إلى أيِّ مشاكلَ داخليّةٍ نتيجةَ أيّةِ خسائرَ بشريّةٍ قد تترتّبُ بسبب اَشتراكِ الأردنيّين إلى جانبهِ في تلك الحربِ.

كانت تقديراتُ الملكِ حسين تشيرُ إلى أنّ العراق سيقوى على الصّمودِ بمواجهةِ إيران، وسيتّجهُ نحو بناءِ قوّةٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ وصناعيّةٍ هائلةٍ، لأنّه يملكُ كلَّ مكوّناتِ الأمّةِ كالثّرواتِ الطّبيعيّةِ، وفي مقدّمِها مخزونُهُ النّفطيُّ الإستراتيجيُّ الهائلُ، والقدراتُ الإنسانيّةُ الهائلةُ، والقيادةُ القويّةُ، إلى جانب اَمتلاكِه قوّةَ الحضورِ في التّاريخِ.

فالعراق يستندُ إلى إرثٍ ثقافيٍّ وتاريخيٍّ هائلٍ لا تملكهُ سوى دولٍ قليلةٍ في العالمِ، إلى جانبِ اَمتلاكهِ المساحةَ الجغرافيّةَ الكبيرةَ، والتّنوّعَ

الطّبيعيَّ والمناخيَّ والسّكّانيَّ، ومستوى التّعليمِ العالي الّذي وصل إليه العراقيّون.

لذا، كان الملكُ حسين يعتبرُ أنَّ مصالحَ الأردنّ تحقّقُها العلاقةُ الوثيقةُ بالعراق وبصدّام حسين أكثر ممّا تحقّقُها العلاقةُ بدولٍ أخرى، فقد كان ينظرُ إلى أنّ مستقبلَ الأردنّ سيرتبطُ بالمستقبلِ الواعدِ للعراق النّاهضِ.

كذلك، شكّلَ المدُّ الشّعبيُّ المذهلُ وغيرُ المسبوقِ لصالحِ العراق سببًا إضافيًّا لمساندةِ الملكِ العراق في حربهِ مع إيران، وبعد ذلك في اَحتلالهِ للكويت، ولو لأيّامٍ معدودةٍ، فالملكُ لم يكن يريدُ أيَّ اَضطراباتٍ سببُها اَتّخاذهُ موقفًا مخالفًا للمدِّ الشّعبيِّ الأردنيِّ.

فقد تبلورَ هذا المدُّ، وأصبح شبهَ جماعيٍّ أواخرَ الثّمانينيّاتِ وبدايةَ التّسعينيّات مع بدايةِ الغزوِ، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجودَ نسبةٍ سياسيّةٍ وشعبيّةٍ من الأردنيّين تعارضُ هذا الدّعمَ.

سببٌ آخر دفعَ الملكَ حسين إلى الوقوفِ إلى جانبِ العراق في الحربِ ضدَّ إيران، وهو أنّ صدّام كان يغدقُ على الأردنّ الرّسميّ والشّعبيّ الأموالَ، وقد أكّدَ لي السّفيرُ العراقيُّ نوري الويس الّذي عملَ لمدّةِ ثمانيةِ أعوامٍ في الأردنّ، بعد أن تركَ منصبهُ وعادَ إلى بغداد، أنّه سلّمَ بيدهِ ذات مرّةٍ، صناديقَ مليئةً بالدّولاراتِ للدّيوانِ الملكيِّ.

في تلك السّنواتِ وبسببِ الحربِ، تكوّنتْ طبقةٌ واسعةٌ من أصحابِ المصالحِ والتّجّارِ، الّتي تتاجرُ وتتعاملُ مع العراق وسوقهِ الواسعِ، الّذي يستهلكُ كلَّ أنواعِ السّلعِ والصّناعاتِ والبضائعِ على اَختلافِها.

والواقعُ أنّ صدّام حسين أغدقَ الأموالَ والهدايا على شرائحَ واسعةٍ من المسؤولين والفعاليّاتِ الأردنيّةِ، فأهدى لكلِّ وزيرٍ سيّارةً، ودفعَ مبالغَ طائلةً

لمسؤولين آخرين وصحافيّين وشخصيّاتٍ عليا، وتبرّعَ ببناءِ مساجدَ.

لكنّ ذلك لا ينفي أنّ دافعَ الملكِ حسين الإستراتيجيَّ في دعمهِ صدّام حسين كان وطنيًّا وقوميًّا، فقد كان يعدُّ العراق جدارًا عاليًا في مواجهةِ المدِّ الفارسيِّ الّذي كان يقودُهُ الخميني.

كلُّ هذه العوامل جعلتِ المفاهيمَ القوميّةَ والمصالحَ التّجاريّةَ والعواطفَ تتّحدُ في الأردنّ، كي تكوِّنَ جبهةً رسميّةً شعبيّةً كاسحةً، تدعمُ الموقفَ الأردنيَّ تجاهَ العراق وتدعمُ نظامَ صدّام حسين.

بعد عدّةِ سنواتٍ، سألَني كثيرون من عربٍ وأجانبَ: «لماذا أخطأَ الملكُ حسين المعروفُ بنظرتهِ الإستراتيجيّةِ الثّاقبةِ، وببعدِ نظرهِ وجرأتهِ في اتّخاذِ المواقفِ، فوقفَ إلى جانبِ صدّام حسين، في وقتٍ يعرفُ فيه أكثرَ من غيرِهِ أنّ التّحالفَ الدّوليَّ ضدَّهُ سيكون هو الفائز والمنتصر في الحربِ؟»

«ولماذا خسرَ الملكُ حسين والأردنّ بسببِ هذا الموقفِ كلَّ الأصدقاءِ الغربيّين، ومعظمَ الأنظمةِ العربيّةَ الّتي كانت تدعمُهُ ماليًّا وسياسيًّا، مثل السّعوديّة ودول الخليجِ، ولم يستفدْ شيئًا من هذا الموقفِ، إذ لم يكن ممكنًا للعراق ولصدّام أن يواجِها هذا التّحالفَ؟»

أودُّ أن أضيفَ تقديرًا منّي قد يختلفُ معه كثيرون، وهو أنّ الملكَ حسين في تلك اللّحظاتِ الحرجةِ، كان يعرفُ تمامًا ماذا يحملُ المستقبلُ، وحاولَ أن يقفَ موقفًا وسطيًّا بدعوتهِ إلى حلٍّ عربيٍّ وليس أجنبيًّا لأزمةِ احتلالِ الكويت، وكان يريدُ إعطاءَ نفسهِ بعضَ الوقتِ عندما قالَ للزّعماءِ العربِ، في قمّةِ القاهرة عام ١٩٩٠، إنّه يجبُ إعطاءُ صدّام حسين فرصةً ليتراجعَ عن قرارهِ.

حاولَ الملكُ ولم ينجحْ. ولكنّني واثقٌ تمامًا أنّه لم يكن أمامه سوى خيارَين لا ثالثَ لهما وهما: إمّا مواجهةُ شعبهِ في موقفٍ خطيرٍ قد لا يستطيعُ الصّمودَ

أمامهُ، لأنّ المواجهةَ ستشملُ القوّاتَ المسلّحةَ الّتي تشكّلُ العمودَ الفقريَّ القويَّ للنّظامِ، أو أن يقِفَ مع شعبهِ ورغباتهِ على أن يعملَ لاحقًا على إعادةِ ترتيبِ علاقاتهِ الخارجيّةِ.

وأظنُّ أنّ الملكَ فكّرَ في ذلك وقرّرَ السّيرَ مع شعبهِ، بخاصّةٍ لأنّه يعرفُ قدرتَهُ على إعادةِ ترتيبِ علاقاتِهِ الخارجيّةِ، بالاعتمادِ على ماهيّةِ دورِ الأردنّ الحيويِّ بالنّسبةِ إلى القوى الدّوليّةِ، وموقعهِ الإستراتيجيِّ فيما يتعلّقُ بالقضيّةِ الفلسطينيّةِ والصّراعِ العربيِّ – الإسرائيليِّ، وأهمّيّتهِ كونه نظامًا يتميّزُ بالاعتدالِ والاستقرارِ والانفتاحِ.

أمّا بالنّسبةِ إلى مجلسِ التّعاونِ العربيِّ، الّذي تشكّلَ عام ١٩٨٩ من أربعِ دولٍ هي: الأردنّ والعراق ومصر واليمن، قبل اَحتلالِ العراق للكويت، فقد كانت فكرتُهُ جيّدةً ومُرَحّبًا بها، بخاصّةٍ وأنّ فكرةَ مجلسِ التّعاونِ الخليجيِّ قد سبَقَتْها بسنواتٍ، وبدأَ يترسّخُ مفهومُ وحدةِ الأقاليمِ بدلًا من وحدةِ الأمّةِ.

ونظرًا إلى الفشلِ المتتالي لمشاريعِ الوحدةِ العربيّةِ، بدأَ العربُ بنُخَبِهم يفكّرون في وضعِ بدائلَ، وأحدُها أنّ أمرَ الوحدةِ العربيّةِ الشّاملةِ أصبح حلمًا ليس في متناولِ اليدِ، لذلك كان لا بدَّ من تقسيمِ الوطنِ العربيِّ إلى أربعةِ أقاليمَ، وهي: المشرقُ وتضمُّ بلادَ الشّامِ، والجزيرةَ العربيّةَ، والمغربَ العربيَّ، ووادي النّيلِ.

وكنّا سعداءَ بأنّ بلَدَين عربيّين أساسيّين، هما العراق ومصر، قد دخلا في تفاهمِ اَتّحاديٍّ، قد يجرُّ معه دولًا عربيّةً أخرى ستؤيّدُ مثل هذه الصّياغات، لأنّ الفائدةَ الّتي ستعودُ إلى الأردنّ بهذا التّرتيبِ كبيرةٌ. فقد أسعَدَنا، وعملْنا على دعمهَ بشكلٍ قويٍّ.

لا أدّعي معرفةَ تفاصيلِ هذه الفكرةِ قبلَ إنشائِها والإعلانِ رسميًّا عنها، لأنّني لم أكن مُطّلعًا على دواخلِ الأمورِ، لكنّه كان واضحًا للجميعِ أنّ مصر دخلتْ

وهي متردّدةٌ، ولا أحدَ يعرفُ لماذا رَضِيَ حسني مبارك ومصر بهذه الشّراكةِ، وظهرتْ بوادرُ عدمِ رضاه عندما خطبَ صدّام حسين في عمّان بحضورِ زعماءِ الدّولِ الأربعِ، ليحصلَ فيما بعد غزو العراق للكويت الأمر الّذي جعلَ مصر، من بين أسبابٍ أخرى، تقفُ ذلك الموقفَ المتشدّدَ تجاهَ غزوِ العراق للكويت، ولم تفسحِ المجالَ لأيّ حلٍّ عربيٍّ للأزمةِ.

هذه التّركيبةُ، بوجودِ اليمن فيها جنوبًا والأردنّ شمالًا، ومصر الدّولة العربيّة القويّة، أثارتْ مخاوفَ الدّولِ الخليجيّةِ، وتحديدًا السّعوديّة، وغذَّتِ الشّكوكُ الخليجيّةُ المبنيّةُ على ممارساتِ صدّام حسين تجاهَهم، وطلبه منهم التّمويل المستمرّ بملياراتِ الدّولاراتِ في ذلك الوقت، ولم يكونوا قادرين على رفضِ طلباتِه، فجاءتِ التّركيبةُ هذه، لتزيدَ من مخاوفِ الدّولِ الخليجيّةِ، الّتي أقولُ مرّةً أخرى إنّها ظهرتْ بوضوحٍ وبقوّةٍ في قمّةِ القاهرةِ في التّاسعِ من شهرِ آب / أغسطس ١٩٩٠.

وفي إحدى زياراتِ اللّجنةِ السّباعيّةِ المؤلّفةِ من قِبَلِ الجامعةِ العربيّةِ لدعم العراق في حربِه مع إيران، كنت والأمير سعود الفيصل وزير الخارجيّةِ السّعوديِّ في زيارةٍ إلى بغداد ضمنَ أعمالِ اللّجنةِ، ومدحتُ سخاءَ الضّيافةِ العراقيّة لنا، فأجابَني سعود الفيصل: «هذا السّخاءُ هو من أموالِنا نحن» فأحسستُ بمرارةٍ وشكوى في كلامِه.

واجهَ الأردنّ في عهدِ الملكِ عبد الله مع الغزوِ الأميركيِّ للعراق عام ٢٠٠٣، موقفًا مشابهًا لِما واجهَهُ والدُهُ مع غزوِ صدّام للكويت عام ١٩٩١.

إلّا أنّ موقفَ الابنِ كان يختلفُ عن موقفِ الأبِ، مع أنَّ الرّئيسَ الأميركيَّ جورج بوش كان يرمي إلى تقسيمِ العراق، ولم يكن قرارُ حلِّ الجيشِ العراقيِّ بريئًا وبعيدًا عن هذا الهدفِ. كذلك، لم يكن بريئًا إطلاقُ يدِ إيران في العراق،

وطغيانُ نفوذِها، ووجودُها فيه وصولًا إلى حملةِ تجنيسِ إيرانيّين بالجنسيّةِ العراقيّةِ، من أجل خلقِ مجتمعٍ عراقيٍّ - إيرانيٍّ مُختلطٍ، ما زاد من آثارِ اَحتلالِ العراق وتداعياتِه فيما بعد.

فقد اَنتقمَ بوش للولاياتِ المتّحدةِ، وحقّقَ أهدافًا إستراتيجيّةً لإسرائيل، وهو أمرٌ في غايةِ الأهمّيّةِ بالنّسبةِ إلى كلٍّ منهما وفي قمّةِ الأولويّاتِ الأميركيّةِ، ولا نزالُ نعاني حتّى هذا اليوم من قرارِ الحربِ ومن اَحتلالِ العراق.

أشيرُ هنا إلى أنّ صدّام حسين كان قد بدأَ بتحويلِ تجارةِ العراق مع الأردنّ إلى سورية.

واتّفقتُ مع أحمد عبيدات على سؤالِ المسؤولين العراقيّين الكبارِ عن بوادرِ الخلافِ والتّراجعِ الاقتصاديِّ والتّجاريِّ بين بغداد وعمّان، وذلك خلال اَنعقادِ المؤتمرِ القوميِّ العربيِّ في بغداد سنة ٢٠٠٢، ونحن أعضاء فيه، ولهذه الغايةِ اَجتمعَ عبيدات مع مديرِ المخابراتِ سميح البطّيخي قبل السّفرِ، وكذلك مع علي أبو الرّاغبِ للاطّلاعِ منه على أسبابِ الخلافِ، من جهتي، لم أشاركْ في اللّقاءِ.

بعد ذلك، قرّرْنا مقابلةَ صدّام حسين لنراجِعَهُ في موضوعِ الخلافِ الأردنيِّ - العراقيِّ. فسافَرْنا من عمّان إلى بغداد بسيّارةِ أجرةٍ تابعةٍ لمكتبِ لبيب قمحاوي، الّذي كان يتردّدُ باَستمرارٍ على العاصمةِ العراقيّةِ لملاحقةِ أعمالِه، وتمَّ ترتيبُ موعدٍ لي ولأحمد عبيدات مع صدّام حسين.

وأصطَحَبَنا مديرُ مراسمِ صدّام قيس المختار إلى مبنًى داخلَ العاصمةِ بغداد، كان في اَنتظارِنا طارق عزيز، واَنطلقْنا نحن الثّلاثة في سيّارةٍ واحدةٍ مظلّلةٍ، في حين رافَقَنا قيس المختار في سيّارتِه وسَارَ أمَامَنا.

سارَتِ السّيّارةُ بسرعةٍ هائلةٍ في اتّجاهٍ ما تبيّنَ لنا لاحقًا أنّه طريقُ مطارِ بغداد، كما تدلُّ أشجارُ البوص العاليةُ، ووصَلْنا إلى منزلٍ صغيرٍ، اِنفصلَ

عنّا طارق عزيز، ودخلتُ أنا وعبيدات إلى صالونٍ جانبيٍّ، بعد دقائقَ طلبوا منّا الانتقالَ إلى غرفةٍ أخرى، وتقدّم أحمد عبيدات، وإذا بصدّام حسين يرحّبُ بنا قبل دخولِنا إلى الغرفةِ قائلًا: «أهلًا بالحرسِ القديمِ»، وضَحِكْنا لأنّ الملكَ عبد الله كان قد بدأَ باَستخدامِ هذا التّوصيفِ لبعضِ السّياسيّين الأردنيّين.

جلَسْنا مع صدّام، وتحدّثنا في الملفِّ التّجاريِّ الأردنيِّ-العراقيِّ، وطَلَبْنا منه بإلحاحٍ عدمَ اتّخاذِ أيِّ إجراءاتٍ ضدَّ الأردنّ نتيجةً لبعضِ السّياساتِ أو التّصرّفاتِ الّتي كان يتّهمُ بها المخابراتِ الأردنيّةَ.

وقالَ صدّام بأنّ ما يتردّدُ عن ملاحقةِ المخابراتِ الأردنيّةِ له، لمعرفةِ أسرارهِ ومكانِ وجودهِ، كان خدمةً لجهاتٍ أجنبيّةٍ، ويقصدُ بها الولاياتِ المتّحدةَ وبريطانيا بهدفِ جمعِ معلوماتٍ عنه وقصفِ مكانِ وجودهِ.

نجَحْنا في مسعانا، فقد وَعَدَ صدّام حسين بمعالجةِ الأمرِ وإعادةِ الوضعِ إلى ما كان عليه سابقًا.

وأثناءَ الحديثِ، دخلَ مرافقُ صدّام حسين عبد حمّود حاملًا صندوقًا من السّيجارِ الكوبيِّ، فأخذَ صدّام سيجارًا لنفسهِ، وقدّمَ بيدهِ الصّندوقَ إلى أحمد عبيدات، الّذي اَعتذرَ قائلًا بأنّه لا يدخّنُ، ثمَّ قدّمَهُ لي، فاَعتذرتُ بدوري لأنّي لا أدخّنُ أيضًا، كرّرَ دعوتَهُ لي مرّتَين فجدّدْتُ اَعتذاري، ثمّ قدّمَهُ إلى طارق عزيز الّذي أخذَ منه سيجارًا.

راجعتُ نفسي في اللّحظةِ ذاتِها، وفكّرْتُ أنّ إصرارَ صدّام عليَّ لأخذِ سيجارٍ ثلاثَ مرّاتٍ، واَعتذاري قد يُعَدُّ في نظرِ صدّام غير لائقٍ، فقمتُ من مكاني وقلتُ له: «سيادةَ الرّئيس... أريدُ سيجارًا للذّكرى، وليسَ للتّدخينِ». فاَنفرجَتْ أساريرُهُ.

اِصطَحَبَنا صدّام حسين إلى خارجِ البيتِ لوداعِنا، فأمسكْتُ ذراعَهُ وقلتُ له مازحًا: «سيادةَ الرّئيس، أدخلْ قبلَ أن يلتقطَكَ قمرٌ صناعيٌّ»، أجابَني: «توكّلْ على الله، لن يحدثَ شيءٌ».

في طريقِنا إلى السّيّارةِ، طلبتُ من صدّام حسين أن يوصيَ قيس المختار تزويدَنا بصورٍ لقائِنا هذا، وكنت أعرفُ قيس منذ عملي سفيرًا في مدريد سنة ١٩٧٥، وكان الرّجلَ الثّاني في سفارةِ العراق في العاصمةِ الإسبانيّةِ.

اِختَتَمْنا نهارَنا بتناولِ العشاءِ على مائدةِ طه ياسين رمضان، وفي اليوم التّالي، حضرَ مبعوثٌ من القصرِ الجمهوريِّ إلى الفندقِ، وقصدَ غرفتي ليسلّمَني الصُّوَرَ الّتي طلبْتُها، وكان أنيقَ الملابسِ، إلّا أنّ طريقةَ اَنتظارِهِ على بابِ الغرفةِ دلّتْ على توقّعِهِ «إكراميّة ماليّة»، ولكنّني شعرتُ بإحراجٍ من عرضِ المالِ عليه.

غادرَ الرّجل متوجّهًا إلى غرفةِ أحمد عبيدات لتسليمِهِ الصُّوَرَ بدورِهِ، وفي المساءِ، أخبَرَني عبيدات بأنّه أعطى المبعوثَ عشرةَ آلافِ دينارٍ عراقيٍّ (خمسة دولارات تقريبًا) ، هنا شعرتُ بالتّبدّلِ المخيفِ الّذي طرأَ على العراقيّين، فهذا موظّفٌ في القصرِ الجمهوريِّ، وينتظرُ الحصولَ على إكراميّةٍ ماليّةٍ.

ولدى مغادرتِنا بغداد، دفعتُ لكلِّ شخصٍ من الموظّفين والمرافِقين الّذين واكبونا عشرةَ آلافِ دينارٍ عراقيٍّ، حتّى إنّ أحدَهم قالَ لي: «هل يمكنُني الحصولُ على إكراميّةٍ لزميلي الغائبِ...؟» فهذه تصرّفاتٌ ليست من شِيَمِ العراقيّين.

حينَها، أدركتُ أنّ السّوسَ قد نخرَ الدّولةَ العراقيّةَ تمامًا...

سقطتْ بغداد بتاريخ التّاسعِ من نيسان / أبريل ٢٠٠٣، وكان يومَ أربعاء. وكان يومًا فاصلًا في التّاريخِ العربيِّ الطّويلِ، فسقوطُ بغداد حدثٌ يؤرّخُ له ومنه وبه، وكنّا جميعًا نتساءلُ ربّما بصوتٍ واحدٍ حزينٍ ومكلومٍ.

كيفَ سقطَتْ بغداد؟

ولماذا سقطَتْ؟

وما الّذي حدثَ؟

لا شكَّ في أنّ صدّام حسين كان رجلًا قويًّا وقوميًّا وطنيًّا، وكان يريدُ بناءَ عراق قويٍّ ليصبحَ قوّةً إقليميّةً يُعتدُّ بها، ليس فقط من النّاحيةِ العسكريّةِ، ولكن من النّاحيةِ الصّناعيّةِ والزّراعيّةِ والتّراثيّةِ والثّقافيّةِ أيضًا، وقد اَزدهرتْ في عهدهِ كلُّ هذه القطاعاتِ الّتي أعطاها دعمًا متساويًا معتمدًا على إرثِ حضارةِ ما بين النّهرَين العريقةِ، ووجودِ علماءَ وفنّانين عراقيّين داخلَ العراق، وقد نجحَ في اَستقطابِ الخبراتِ العراقيّةِ الّتي كانت تُقيمُ في الخارجِ، وأعادَها إلى وطنِها للمساهمةِ في بنائهِ وتطويرهِ.

وكما قلتُ في صفحاتٍ سابقةٍ، فقد كان الملكُ حسين يصفُ صدّام حسين بأنّه «فارسٌ عربيٌّ» يقفُ سدًّا منيعًا دفاعًا عن العربِ والقوميّةِ العربيّةِ أمام دَعوةْ الخميني لِتَصديرْ الثَورةْ، ويضحّي إلى جانبِ الشّعبِ العراقيِّ من أجلِ الأمّةِ العربيّةِ وأمنِها.

وكان الحسين يقومُ بزيارةِ بغداد كلَّ شهرٍ تقريبًا، كما كان الأردنّ حلقةَ الوصلِ بين العراق والولاياتِ المتّحدةِ بشأنِ المعلوماتِ والشّؤونِ العسكريّةِ والاستخباراتيّةِ والأمنيّةِ وأمورٍ متعدّدةٍ أخرى، كما كان الأردنّ يقومُ بدورِ واجهةِ شراءِ الأسلحةِ من دولِ العالمِ لصالحِ العراق، وقد أشرتُ إلى بعضِ التّفاصيلِ سابقًا.

وفي الوقتِ الرّاهنِ، وبناءً على مجرياتِ الأحداثِ من خلال رؤيتي الشّخصيّةِ أيضًا لتلك العلاقةِ الّتي ربطتْ بين الزّعيمَين طوالَ نحو عقدَين من الزّمان، يمكن القولُ إنّها لم تكن من النّوعِ الّذي يمكن الرّهانُ عليه، بخاصّةٍ مع

شخصيّةٍ كصدّام حسين. ولم يكن مُجديًا الإيمانُ الكبيرِ للملكِ حسين بِصَدام وبدورهِ أو إيمانه بإمكانيّةِ نجاحِ صدّام بتطويرِ مشروعٍ عربيٍّ أوسع، يمكن من خلالهِ خدمةُ الأردنّ والأمّةِ العربيّةِ، فصدّام لم يكن بحجمِ طموحاتِ الملكِ.

وبناءً على ما أظهرتْهُ تطوّراتُ المنطقةِ، أعتقدُ أنّ متطلّباتِ النّموِّ المستمرِّ للدّولةِ القويّةِ لم تكتملْ في مشروعِ صدّام حسين، أو حتّى في مشروعِ جمال عبد النّاصر، مع الإشارةِ إلى أنّ مقوّماتِ الدّولةِ القويّةِ تتوفّرُ فقط في مصر والعراق، وربّما نضيفُ إليهما في وقتٍ لاحقٍ المغرب.

كان من المفترَضِ أن يقومَ العراق ومصر بقيادةِ الأمّةِ العربيّةِ، ولكن وبسببِ الفرديّةِ في الحكمِ وغيابِ الدّيمقراطيّةِ وغيابِ ثقافةِ القيادةِ، بخاصّةٍ لدى صدّام حسين، واَنتفاءِ مفهومِ الدّيمقراطيّةِ المتدرّجةِ أو حتّى الشّورى، لم يقمِ الزّعيمان بذلك، ما أدّى إلى تدميرِ الدّولتَين.

ثمّةَ شروطٌ وعواملُ عديدةٌ لتكوينِ الدّولةِ، لكنّ هذه الشّروطَ والعواملَ كانت عرجاءَ بشكلٍ كبيرٍ لدى جمال عبد النّاصر وصدّام حسين وتنقُصُهما الدّيمقراطيّةُ.

وأشيرُ، مثلًا، إلى أنّ سياسةَ الرّئيسِ الجزائريِّ الأسبقِ هواري بو مدين كانتِ السّببَ في الوضعِ السّياسيِّ الّذي تعاني منه الجزائر، فقد اَندفعَ بومدين وراءَ شعاراتِ عدم الانحيازِ، وعدَّ أنّ الدّولةَ الزّراعيّةَ لا قيمةَ لها في العالمِ، ويجبُ أن تتحوّلَ الجزائر إلى دولةٍ صناعيّةٍ بخاصّةٍ مع وجودِ البترولِ، ولذلك، اَندفعَ بومدين إلى اَنتهاجِ سياسةِ الاشتراكيّةِ وإلى بناءِ المشاريعِ الضّخمةِ، دون دراسةٍ حقيقيّةٍ لجدواها وعائداتِها، وبدأَ بالتّصنيعِ بوتيرةٍ سريعةٍ وضخمةٍ، وجلبَ عمّالَ الزّراعةِ من الحقولِ للعملِ إلى المصانعِ الكبرى الّتي أنشأَها، ولكن للأسفِ، فَشِلَتْ هذه التّجربةُ بتحويلِ

الجزائر من بلدٍ زراعيٍّ إلى بلدٍ صناعيٍّ بحرقِ المراحلِ، وتكدّسَ العمّالُ في المدنِ، وأصيبوا بالإحباطِ، وجاءَ الإسلاميّون واَنتشرَ بينهم الفكرُ الإرهابيُّ المتطرّفُ.

من جهةٍ ثانيةٍ، كنت أملكُ معلوماتٍ مؤكّدةً أنّ حسابًا مفتوحًا باَسمِ الحكومةِ العراقيّةِ في البنكِ المركزيِّ الأردنيِّ، كان يتمُّ اَستخدامهُ في السّابقِ لتسديدِ مطالباتِ التّجّارِ الأردنيّين الّذين يصدّرون منتجاتِهم إلى العراقِ أثناءَ سنواتِ حصارِ العراق عند اَنهيارِ نظامِ صدّام حسين.

وكان في ذلك الحسابِ عدّةُ مئاتٍ من ملايين الدّولارات، وتَفَاوضَ كبارُ التّجّارِ والمسؤولين في كيفيّةِ التّصرّفِ بهذا المبلغِ، وأشرفتْ على هذه الأموالِ لجنةٌ للتّداولِ، وقرّرَ أعضاؤها صرفَ بعضِ مطالباتِ التّجّارِ الأردنيّين من ذلك الحسابِ.

وطالبَ العديدُ من التّجّارِ الأردنيّين الّذين تعاملوا تجاريًّا مع العراق بأن تُدفعَ مطالباتِهم من هذه الحساباتِ، ووافقَتِ الحكومةُ وكان ذلك في عهدِ رئاسةِ علي أبو الرّاغب ومحافظِ البنكِ المركزيِّ ميشيل مارتو شرطَ إثباتِ صِحة مطالباتِهم، وأُوكِلَتْ المهمّةُ في ذلك الوقتِ إلى الوزيرِ سامر الطويل.

وتمّ ذلك فعلًا، فحصلَ التّجّارُ على حقوقِهم.

وكان شائعًا جدًّا بين النّاسِ وبعضِ التّجّارِ الّذين قدّموا مطالبَتَهم، وكانت مُطَالَبات الكثيرْ منهم تختلفْ في قيمَتها عن أرقَامْ الحكومة. ولكن سويّ الأمر فيما بعد وتم دَفعْ المستحقات وأغُلقَ الملف ولم يعُرفْ مصير رصيد ذلك الحِسابْ الذي يُعدْ بالملايين.

كان مظهرُ سقوطِ بغداد بتغطيةِ رأسِ صدّام حسين ووجههِ بالعلمِ الأميركيِّ، ثمّ تحطيمه في ساحةِ الفردوس، مشهدًا لا يمكنُ نسيانُهُ أو تجاوزُهُ، فهذا الحدثُ

هو الأبرزُ في تاريخِ المنطقةِ منذ سقوطِ القسطنطينيّةِ، ولكي لا نبالغَ، منذ تحريرِ القدسِ من الصليبيّين على يدِ صلاح الدّين.

ولأنَّ بغداد هي عاصمةُ الدّولةِ العربيّةِ الإسلاميّةِ لألفِ سنةٍ مَضَتْ، ورمزٌ عروبيٌّ إسلاميٌّ أساسيٌّ، لم يكن عابرًا سقوطُها على يدِ الأميركيّين، وباَحتلالٍ عسكريٍّ مباشرٍ، اَنتقامًا لتدميرِ البرجَين في نيويورك في أحداثِ الحاديَ عشرَ من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

وكما قال الجنرالُ أللّنبي (Edmund Allenby) عندما اَحتلَّ القدس سنة ١٩١٧ مع دخولِ القوّاتِ البريطانيّةِ إلى المدينة: «الآن اَنتهتِ الحروبُ الصليبيّةُ يا صلاح الدّين». فإنّ سقوطَ بغداد يعني بدايةَ اَنكسارِ النّظامِ العربيِّ واَنهيارهِ برمّتهِ، وسبقَ هذا السّقوطَ اَحتلالُ القدسِ سنة ١٩٦٧ واَحتلالُ إسرائيل لبيروت سنة ١٩٨٢، ومن الواضحِ أنَّ الانكسارَ العربيَّ على يدِ القوّاتِ الإسرائيليّةِ، ومن بعدها القوّاتِ الأميركيّةِ، أصبحَ أمرًا واقعًا.

وتدحرجتْ كرةُ الثّلجِ وكبرَتْ بتدميرِ الدّولةِ العراقيّةِ والدّولةِ السّوريّةِ وبالانهيارِ الكاملِ للنّظامِ العربيِّ ومفاهيمِهِ، وإنّني على ثقةٍ بأنّ ما حصلتْ عليه إسرائيل من دعمٍ أميركيٍّ ومن اَعترافٍ بالسّيادةِ الإسرائيليّةِ على فلسطين، لم يكن ممكنًا بدونِ تدميرِ سورية والعراق والاستيلاء على مصر. فدمشق وبغداد والقاهرة هي رموزٌ عربيّةٌ وإسلاميّةٌ ذاتُ وقعٍ كبيرٍ.

ومهما قيلَ، فإنَّ الزّعاماتِ العربيّةَ شارَكَتْ في إنجاحِ هذا الاحتلالِ، سواء بشكلٍ مباشرٍ أم من وراءِ ستارٍ، واَنتصرتْ مملكةُ بريمر (Paul Bremer) بحلِّ الجيشِ العراقيِّ والدّولةِ العراقيّةِ، وإنّني لا أستطيعُ التّصديقَ أنّ مثلَ هذا الأمرِ اَتّخذهُ بول بريمر منفردًا، بل هو قرارٌ إستراتيجيٌّ اَتّخذتهُ القياداتُ المتعصّبةُ والمحافظةُ والمؤيّدةُ لإسرائيل في الولاياتِ المتّحدةِ، وعلى رأسِهم ديك تشيني

(Dick Cheney) ودونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) وأداتِهم في العراق بول بريمر.

دخلتِ الوحداتُ الخاصّةُ المُدَرَّبةُ التّابعةُ للقوّات الأميركيّةِ من الشّرقِ الأردنيِّ إلى العراق في مهمّاتِ تدميرِ منصّاتِ الصّواريخِ العراقيّةِ، وتطهيرِ المواقعِ العسكريّةِ العراقيّةِ لضمانِ النّجاحِ السّريعِ للاحتلالِ، والغريبُ أنّ الحكومةَ الأردنيّةَ ظلّتْ تنكرُ وجودَ أيٍّ من هذه القوّاتِ في الأردنّ، بالرّغم من أنّ الكلَّ كان يشاهدُها.

وما يحدثُ في العراق والمنطقةِ، من دمارٍ وقتلٍ وتغييرٍ شاملٍ، قد بدأَ فعلًا في التّاسعِ من نيسان/ أبريل سنة ٢٠٠٣، وهو يومُ اَحتلالِ بغداد وسقوطِها، ولا بدَّ هنا من القولِ إنّ موقفَ الأردنّ من غزوِ الكويت، وموقفَ الملكِ من صدّام حسين شخصيًّا، كان يهدفُ إلى الحؤولِ دون حصولِ الولاياتِ المتّحدةِ على العذرِ أو الحقِّ في الوجودِ العسكريِّ على الأرضِ العربيّةِ، بخاصّةٍ في الجزيرةِ العربيّةِ، لأنّه كان يعرفُ أنّ دخولَ الأميركيّين سيُفْسِدُ الأمورَ، وستلتزمُ الولاياتُ المتّحدةُ بالأجندةِ الإسرائيليّةِ وتخدمُها.

ولو أصغى العربُ في حينِه، وتحديدًا الرّئيس المصريّ حسني مبارك والملك فهد إلى الملكِ حسين، الّذي رجاهم منحَهُ مهلةَ أسبوعٍ إلى عشرةِ أيّامٍ ليقنعَ صدّام حسين بالانسحابِ من الكويت، لَما حصلَ كلُّ هذا الخرابِ والدّمارِ الّذي كان.

أقولُ ذلك بالرّغم من أنَّ اَحتمالَ عدمِ نجاحِ الملكِ في مسعاه كان واردًا وبقوّةٍ.

ونتيجةَ سقوطِ بغداد ربطَ المواطنُ العربيُّ في ذهنِه بين يمينيّةِ جورج بوش الابن، وبين معتقداتِه الدّينيّةِ المرتبطةِ بطائفةِ الإنجيليّين الجددِ، وذلك من خلال

كلمةٍ كان قد تلفّظَ بها في بدايةِ عمليّةِ الاحتلالِ الأميركيِّ للعراق، عندما تحدّثَ عن (the crusades)، أي الحملات الصّليبيّةِ، وهذا الرّبطُ له ما يبرّرُهُ، لا سيّما بعد أن ظهرتْ تداعياتُ اَحتلالِ العراق، والمؤامرةُ الّتي تسبّبَتْ بتشرذمِ العالمِ العربيِّ وحروبهِ ودمارهِ.

فالصّليبيّون في القرونِ الوسطى، الّذين زحفوا من أوروبّا لاحتلالِ بيتِ المقدس ومناطقِ الإسلام في شرقِ المتوسّطِ، كانت أهدافُهم متعدّدةَ الأغراضِ، من بينِها اَستعادةُ الأَراضي المسيحيّةِ المقدّسةِ، فحملوا الأمراضَ، وغرقَ العديدُ منهم أو ماتَ بعضُهم جوعًا أو قُتلوا في المعاركِ، ومع ذلك، تمسّكوا بإقامةِ ممالكَ صليبيّةٍ لهم في المنطقةِ، إيمانًا منهم بأنّ هذه البقعةَ من الأرضِ (الشّرق العربيّ) قد ضاعتْ منهم كونهم مسيحيّين بسببِ الإسلامِ، ويتوجّبُ عليهم اَستعادتُها، فقد اَستماتَ الصّليبيّون في حملاتِهم بالقتالِ، وخسرَ المسلمون أكثر من مائتَي عامٍ من القتلِ والدّمارِ والجهلِ قضوها تحت حكم الصّليبيّين وملوكِ أوروبّا.

واليوم، يعودُ إلى الذّاكرةِ المشهدُ المأساويُّ بكاملِ تفاصيلهِ وتداعياتهِ، فما آلَ العراقُ إليه ومعه المنطقةُ العربيّةُ بعدَ اَحتلالِ بغداد، هو المشهدُ ذاتُهُ لِما آلتْ إليه الدّولةُ الإسلاميّةُ العربيّةُ، حين اَحتلَّ الصّليبيّون بيتَ المقدسِ ومساحاتٍ عريضةً من المنطقةِ العربيّةِ، ولا يزالُ التّشابهُ بين الاحتلالَين واضحًا وحاضرًا وضاغطًا.

وما أشبهَ اللّيلةَ بالبارحةِ، فحالاتُ القتلِ والدّمارِ والتّشرذمِ السّياسيِّ الرّسميِّ بعد اَحتلالِ العراق، تشبهُ بتفاصيلِها الكاملةِ الصّورةَ والأَوضاعَ الّتي كان العالمُ العربيُّ في هذه المنطقةِ يعانيها إبّانِ الاحتلالِ الصّليبيِّ للأراضي المقدّسةِ، ولكنْ في النّهايةِ، أجبرَ العربُ المسلمون العدوَّ على الانسحابِ

والتّراجعِ والخروجِ نهائيًّا من المنطقةِ، واَستعادوا الأراضي العربيّةَ الإسلاميّةَ المقدّسةَ.

لم يركّزْ أحدٌ على أبعادِ الأثرِ السّيكولوجيِّ الّذي تركهُ الاحتلالُ الأميركيُّ للعراق، فقد تراكمتْ في نفوسِ المواطنين العربِ مشاعرُ الذّلِّ والإهمالِ والخيبةِ والقناعةِ بخيانةِ الزّعاماتِ العربيّةِ للعراق، وكان الشّعورُ باَحتلالِ بغداد عاصمةِ العربِ والمسلمين لقرونٍ طويلةٍ، شعورًا مجبولًا بالذّلِّ والهوانِ، وتعزّزتِ القناعةُ برفضِ الزّعماءِ العربِ وتحميلِهم مسؤوليّةَ ما جرى للعراق.

في المقابلِ، كان سببُ الخوفِ من إيران هو الحذرُ من مشروعِها لتصديرِ ثورتِها إلى الخارج، وقد أصبح لها مُريدين ومؤيّدين، بخاصّةٍ في بلدانِ المشرقِ العربيِّ الّتي كانت شعوبُها تتعاطفُ مع شعاراتِ الخميني، وتحديدًا شعار «الموت لإسرائيل... الموت لأميركا»، إذ لَقِيَتْ هذه الشّعاراتُ رواجًا بين تلك الشّعوبِ لكونها تمثّلُ طموحاتِها وأمنيّاتِها.

وبدأتْ تظهرُ في المجتمعاتِ العربيّةِ، وفي المجتمعِ الأردنيِّ تحديدًا، نزعاتٌ إسلاميّةٌ مُعجبةٌ بالحكمِ الدّينيِّ وبالثّورةِ الإيرانيّةِ في إيران، ومعجبةٌ جدًّا بما ينادي به الخميني، بخاصّةٍ وأنّ ثورتَهُ كانت أخذتْ طابعَ الثّورةِ الشّعبيّةِ، أطاحتْ بدكتاتورٍ وطاغيةٍ ورجلِ الولاياتِ المتّحدةِ الأوّلِ في المنطقةِ الإمبراطور محمّد رضا بهلوي.

في المشاعرِ الشّعبيّةِ هذه، كنّا نجدُ ملامحَ لخلفيّةِ هذا الإعجابِ طالعةً من نفورِ الشّعوبِ العربيّةِ من أنظمتِها الّتي كانت تحكمُ في كثيرٍ من الأحيانِ بالحديدِ والنّارِ، وكان الفسادُ ينخرُ في عظامِها، لذا عُدَّتْ هذه الثّورةُ الفتيّةُ نموذجًا ينتظرُهُ الشّعبُ العربيُّ، وزادَ في تغلغلِ هذا الشّعورِ الدّينيِّ الغزوُ السّوفياتيُّ لأفغانستان، وتسخيرُ الأنظمةِ العربيّةِ الصّديقةِ والمواليةِ للولاياتِ

المتّحدةِ الأميركيّةِ بعضَ شبابِها وأموالِها، لإرسالِ متطوّعين من مواطنيها للجهادِ في أفغانستان وقتالِ السّوفيات والشّيوعيّةِ الكافرةِ، على حدِّ وصفِهم لها.

زادَ هذا الوضعُ الّذي يربطُ بين الثّورةِ الإيرانيّةِ وما حدثَ في أفغانستان في عقولِ المواطنين العربِ، ليخلقَ تيّارًا بدأتِ الأنظمةُ العربيّةُ تشعرُ به، وكان الملكُ حسين يشعرُ بالخطرِ القادمِ من إيران، ويقولُ إنّ صدّام حسين والعراق يحاربان على الجبهةِ الشّرقيّةِ نيابةً عن كلِّ العربِ، ويجبُ دعمُ العراق بكلِّ ما نملكُ.

ولم يكن الدّعمُ مكلفًا للأردنّ لأنّه كان معنويًّا وسياسيًّا ولوجستيًّا، في حين قدّمتِ الدّولُ الخليجيّةُ دعمًا ماليًّا مكلفًا، إلّا أنّهم دفعوه بكلِّ رضا لإيمانِهم أيضًا بأنّ صدّام حسين والعراق في حربهِ مع إيران كان يدافعُ عنهم ويصدُّ الأطماعَ الإيرانيّةَ عن بلدانِهم.

قبل يوم من اَحتلالِ بغداد، عُقِدَتْ قمّةٌ أميركيّةٌ بريطانيّةٌ في مدينةِ بلفاست (Belfast). وبدا واضحًا الدّورُ البريطانيُّ المحرّضُ على اَحتلالِ العراق من خلال موقفِ رئيسِ الوزراءِ توني بلير (Tony Blair)، وبما أنّ بريطانيا دخلتْ على خطِّ التّحريضِ، فقد دخلَتِ القضيّةُ الفلسطينيّةُ، ومن دونِ أدنى شكٍّ، إلى مسرحِ المؤامراتِ الأنجلوسكسونيّةِ.

وشعرْنا مباشرةً أنّ موضوعَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ سوف يتراجعُ بحدّةٍ مقابل كذبِ الرّئيسَين البريطانيِّ والأميركيِّ، وكان تقديرُنا في محلِّه، إذ أثبتَتِ السّنواتُ التّاليةُ أنّ المستفيدَ الأوّلَ، وربّما المحرّضَ الأوّلَ لاحتلالِ العراق هي إسرائيل، وأنّ الغربَ والولاياتِ المتّحدةَ بالذّاتِ، ينفّذُ مقترحاتِ إسرائيل ومصالحَها في العالمِ العربيِّ.

لا يُمكن أن نَصِفَ بدقّةٍ مدى خطورةِ القرارِ باَحتلالِ العراق وخبثِه، ومدى تأثيرِهِ السّلبيِّ على النّظامِ العربيِّ بأكملِه، ومدى اَستهتارِ الغربِ بكلِّ مصالحِه

وبالمخاطرِ الّتي قد تنشأُ نتيجةَ الاحتلالِ، مقابلَ خدمةٍ يقدّمونها لإسرائيل أو للمشروعِ الصّهيونيِّ.

ويجبُ عليّ أن أذكِّرَ بأنّ الولاياتِ المتّحدةَ برئاسةِ باراك أوباما (Barack Obama) والدّولَ الأوروبيّةَ الخمسَ كانت تتفاوضُ مع إيران على تحسينِ العلاقاتِ بينهم، وعقدِ اتّفاقيّاتٍ إستراتيجيّةٍ تمّ الاتّفاقُ عليها في العامِ ٢٠١٥ بحجّةِ الحدِّ من التّطوّرِ النّوويِّ الإيرانيِّ غيرِ السّلميِّ، الّذي كانت تتّهمُ إيران به.

وجلستْ خمسُ دولٍ أوروبيّةٍ رئيسيّةٍ تمثّلُ أوروبّا بكاملِها والولاياتِ المتّحدةَ إلى جانبٍ من طاولةِ التّفاوضِ، وجلستْ إيران منفردةً إلى الجانبِ الآخرِ المواجِهِ، وكان لهذه الصّورةِ، بالنّسبةِ إليَّ شخصيًّا، دلالاتٌ عميقةٌ بعيدةٌ، أهمُّها أنّ هذه المفاوضاتِ ندّيّةٌ بكلِّ ما للكلمةِ من معنًى، وإبرامُ الاتّفاقِ النّوويِّ الإيرانيِّ-الغربيِّ، هو ذو أهمّيّةٍ إستراتيجيّةٍ قصوى، لأنَّ الولاياتِ المتّحدةَ تحديدًا قبلَتِ التّعاملَ مع إيران كونها قوّةً إقليميّةً مهيمنةً، بعدما كانت تُعِدُّ أنّ حروبَها الّتي خاضَتْها في العديدِ من البلدانِ كانت خاسرةً، ولم تؤدِّ إلى فوائدَ ونتائجَ إيجابيّةٍ لها، سواء في فيتنام، أم في عدوانِها على أفغانستان أو اَحتلالها للعراق.

ولم يعتبرِ المسؤولون في إدارةِ الرّئيسِ الأميركيِّ باراك أوباما، بأنَّ الأنظمةَ السّياسيّةَ العربيّةَ في دولِ الخليجِ تتوافقُ مع نظرتِهم السّياسيّةِ تجاهَ الدّولِ الأخرى، فهي مُجرّدُ أنظمةٍ عائليّةٍ تحكمُ دولًا وتديرُها بالعقليّةِ القبليّةِ والعائليّةِ، بينما إيران، من وجهةِ النّظرِ الأميركيّةِ، دولةٌ ذاتُ تاريخٍ وحضارةٍ عريقةٍ، ولديها مؤسّساتٌ ديمقراطيّةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، بالرّغمِ من كلِّ الخلافاتِ السّياسيّةِ القائمةِ بين طهران وواشنطن.

ظلَّ هذا الاتّفاقُ والتّفاهمُ ساريَ المفعولِ، وقد تمسّكَ كلُّ طرفٍ به، بالرّغمِ من اَستمرارِ الخلافاتِ في المواقفِ السّياسيّةِ بينهما، ما أعطى إيران فيما بعد، اليدَ الطّولى في إدارةِ شؤونِ العراق، وتأييدَها اللّامحدودَ لنظامِ بشّار الأسد في سورية، ودعمَها لحزبِ الله في جنوبِ لبنان.

والإدارةُ الأميركيّةُ، بسطحيَّتِها المعهودةِ، عدَّتْ أنَّ المسلمين السُّنَّةَ في العراق هم الخطرُ الّذي يهدّدُ قوّاتِها، ولذلك، اَخترعوا ما أسمَوه «الإرهاب السُّنيّ»، ولذلك، كرّروا هذه المقولةَ في الإعلامِ، وردّدَ الرّئيسُ جورج بوش الابنُ هذه المقولةَ أمام الملكِ عبد الله الثّاني عدّةَ مرّاتٍ، معتبرًا أنّ الإرهابيّين الّذين يقتلون الأميركيّين في العراق هم من السّنّةِ وليسوا من الشّيعةِ، بالتّالي، تفضِّلُ الولاياتُ المتّحدةُ التّعاملَ مع فئاتٍ دينيّةٍ وسياسيّةٍ منضبطةٍ ولها قياداتٌ ناضجةٌ، وكان يقصدُ بذلك الشّيعةَ، في حين لا يتمتّعُ سُنَّةُ العراق وغيره بمثلِ تلك المواصفاتِ.

لقد اَستفادَ الطّرفان، الإيرانيُّ والأميركيُّ، من هذه التّوصيفاتِ الإعلاميّةِ، ووثِقَ الأميركيّون بالشّيعةِ في العراق، وتحالفوا معهم، على حساب السُّنَّةِ الّذين تمَّ إقصاؤهم عن المشهدِ السّياسيِّ العراقيِّ بعد الاحتلالِ.

كانت نظرةُ باراك أوباما وحكوماتُهُ سلبيّةً تجاهَ العربِ، ولم يشعرْ أنّ لديه أسبابًا قويّةً لمحاربةِ إيران وعزلِها عن العالمِ، كما بيّنتِ الطّريقةُ الّتي اَعتُمِدَتْ في المفاوضاتِ لعقدِ الاتّفاقِ النّوويِّ.

هذا الوضعُ أدّى بالملكِ عبد الله الثّاني ليعلنَ عمّا أسماه القوسَ أو الهلالَ الشّيعيَّ، واتّهمَ إيران بأنّها تسعى لإقامتِهِ، والأمرُ متداولٌ قبلَ ذلك، لكنّهُ اَكتسبَ أهمّيّتَهُ كونه صدرَ عن الملكِ.

P U R E I S T H E T R U T H

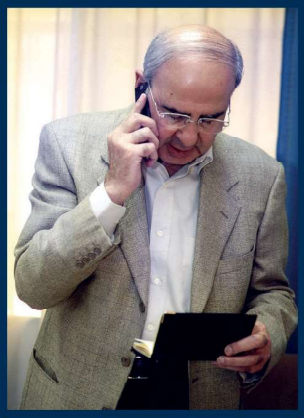

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629